



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا

الدورة الثانية والثلاثون

ملايو، غينيا الاستوائية، 11-14 أبريل/نيسان 2022

بيان رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي

المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، السيد شو دونيو،

معالي الوزراء،

مفوضة الاتحاد الأفريقي لشؤون الزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الأزرق والبيئة المستدامة، السيدة Josefa Sacko،

أصحاب السعادة،

يسعدني أن أتوجه اليوم إليكم جميعًا بهذه الكلمة هنا في مالابو، وهي مدينة تعبر عن رؤية أفريقيا لقطاع زراعة يحقق كامل إمكاناته كمحرك لتنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

وأتوجه بالشكر إلى غينيا الاستوائية، حكومة وشعبًا، من خلال معالي الوزير - على كرم الضيافة.

المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، الدكتور شو دونيو،

أغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم مجددًا التزامنا التام بالعمل يدًا بيد مع المنظمة ومع منظومة الأمم المتحدة برمتها، لتحقيق الهدف الذي نصبو إليه جميعًا، وهو إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياة أفضل من أجل عالم خالٍ من الجوع وسوء التغذية والفقر.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

نحن لا نعتبر القدرة على عقد اجتماع حضوري هنا أمرًا مفروغًا منه. فجائحة كوفيد-19 التي جعلت مثل هذه الاجتماعات ضربًا من ضروب المستحيل على مدى السنتين الماضيتين، تسببت في إزهاق الأرواح وتدمير سبل كسب العيش. وغداة تفشيها، وجد 161 مليون شخص أنفسهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ما أدى إلى تفاقم وضع سيئ أصلاً.

ولم نر في أي مكان آخر الحكومات تتصدى للجائحة كما حدث هنا في أفريقيا، ما أسفر عن انخفاض عدد الوفيات بشكل كبير. وأشيد بما تحلّيت به، في حدود إمكانياتكم، من قيادة وشجاعة في مواجهة هذا التحدي الجسيم.

ولسوء الحظ، فعندما بدأنا نرى الضوء في نهاية نفق الجائحة، أضحينا الآن نواجه حربًا عبثية تدور في أوكرانيا. وإن كل التوقعات تشير إلى أن الصراع سينطوي على انعكاسات منهجية وخيمة تطل إنتاج الأغذية وتوافرها واستقرارها وإمكانية الحصول عليها.

وستتطلب تبعاته أفقر الفئات وأشدّها ضعفاً في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك هنا في أفريقيا، ذلك أن نظمنا الغذائية باتت مترابطة في ما بينها.

وإن هذا الصراع، وجميع الصراعات الأخرى التي تدور رحاها في مختلف أرجاء العالم، أمر يبعث على الأسف ومن الممكن اتقاء شره. ولذلك، يتعين علينا جميعًا بذل كل ما في وسعنا للتصدي لأثره الفوري، وتأمين المحاصيل التالية لأصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين، وتسريع وتيرة تحويل نظمنا الزراعية والغذائية لجعلها أكثر استدامة وشمولاً وقدرة على الصمود.

معالي الوزراء،

بالنظر إلى استجابة بلدانكم الجديرة بالثناء لجائحة كوفيد-19، أعتقد أن أفريقيا ستتخطى بقيادة مماثلة لمعالجة أثر هذا الصراع على الإمدادات الغذائية العالمية.

السيد المدير العام، أصحاب المعالي والسعادة، الزملاء الأعزاء، حضرات السيدات والسادة،

تعرض سبيل أفريقيا، وهي مهد البشرية، مجموعة من التحديات والفرص التي ينبغي مواجهتها والاستفادة منها في آن واحد.

- لقد باتت أفريقيا الآن الإقليم الذي يضم بين ظهرانيه ثاني أكبر عدد من الذين يعانون الجوع وسوء التغذية في العالم بعد شرق آسيا - قرابة 282 مليون شخص.
- وتعد القارة أحد أشد الأقاليم تضرراً من تغير المناخ.
- ولا تزال أفريقيا مسرحاً لصراعات تدور رحاها في بلدان مختلفة.

ومن جهة أخرى:

- يقدم البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا (البرنامج الشامل)، الذي يتم تنسيقه من خلال قيادة الاتحاد الأفريقي، ما يمكن أن يشكل مخطط التنمية الزراعية القارية الأكثر تنسيقاً الذي يسخر إمكانات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
 - إنه مكون محوري في الجهود العالمية المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومحرك لرؤية أفريقيا لعام 2063 الجريئة التي وضعتها.
 - ويعتبر نموذج البرنامج الشامل مصدر إلهام للبلدان في مختلف أنحاء العالم.
 - وما يثلج الصدر رؤية بلدانكم تخضع لعملية تقييم شفافة من خلال الاستعراض الذي يجري كل سنتين، مثل الاستعراض الذي أنجزتموه مؤخراً.
 - وتتيح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصة فريدة للبلدان الأفريقية لزيادة التبادلات التجارية في ما بينها وزيادة رخائها.
 - ويوفر شباب القارة أيضاً فرصة، لا سيما في استخدام الابتكارات الحارقة لتحويل الزراعة في القارة.
- ولا أغالي إذا قلت إن مستقبل أفريقيا هو حجر الزاوية الذي سيقوم عليه الأمن الغذائي العالمي المستدام.

أصحاب المعالي والسعادة،

لقد أنشئت لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) في عام 1974 وتم إصلاحها في عام 2009 لتكون بمثابة جهاز الأمم المتحدة المعني بحوكمة الأغذية حيث تجتمع الحكومات وأصحاب المصلحة الرئيسيون لتنسيق السياسات العالمية من أجل معالجة الأسباب المنهجية والهيكلية الكامنة وراء الجوع وسوء التغذية.

ومنذ عام 2009، قامت أكثر من 133 من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهي أعضاء في اللجنة - بما فيها معظم بلدانكم، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، باستخدام منبر اللجنة للاتفاق على أطر السياسات العالمية الهامة المتاحة لكم كمورد يمكن الاستعانة به لمعالجة معظم هذه القضايا والفرص التي سلطت الضوء عليها.

وأود، في الدقائق القليلة التالية، أن أعرض عليكم بعض الأفكار بشأن كيف يمكن للاتفاقات التي توصلت إليها حكوماتنا في اللجنة أن تكون مفيدة لتحقيق الأولويات الأربع التي يتمحور حولها الإطار الاستراتيجي للمنظمة في بلدانكم.

أولاً، في ما يتعلق بالعمل من أجل إنتاج أفضل وتغذية أفضل

يعتبر المزارعون الأسريون اللبنة الأساسية التي يستند إليها تحقيق الرخاء في المناطق الريفية؛ والخلية الأساسية لإيجاد نظم زراعية وغذائية شاملة ومنصفة توفر أغذية صحية مع الحد في الوقت ذاته من الفقر على امتداد السلسلة المتواصلة بين

المناطق الريفية والحضرية؛ والقيمين على سلاسل قيمة أكثر قدرة على الصمود؛ والمشرفين على الموارد الطبيعية والأقاليم والجهات الدائمة القائمة على إدارتها عمومًا. وإن هؤلاء المزارعين، جنبًا إلى جنب مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مسؤولون عن قرابة 80 في المائة من الأغذية التي نستهلكها على الصعيد العالمي.

ولدعمهم، أشجعكم على أن تستخدموا، على سبيل الذكر لا الحصر، مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، وتوصيات اللجنة بشأن السياسات الخاصة بربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق.

ويجب أن تكون التغذية في صلب أولوياتنا. ويسعدني كثيرًا أن أرى إلى أي مدى أدركنا في غضون سنوات قليلة فحسب مدى أهمية التغذية المناسبة في السنوات الأولى من حياة الأطفال.

وإني أدرك أن لدى العديد من حكوماتكم ومفوضية الاتحاد الأفريقي برامج وسياسات طموحة في هذا الشأن، تتماشى تمامًا مع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية التي اتفقنا عليها في اللجنة السنة الماضية.

ثانيًا، بالنسبة إلى الاستثمارات في إصلاح النظم الإيكولوجية من أجل تحويل النظم الزراعية والغذائية في أفريقيا إلى نظم أكثر كفاءة وشمولًا واستدامة وقدرة على الصمود

إن النظم الزراعية والغذائية المستدامة والشاملة هي التي ستشهد ازدهارًا في المستقبل. فهي توفر فرص عمل وسبل كسب عيش لائقة، وتؤدي إلى القضاء على الفقر في الريف، وإلى صون وإصلاح النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والترية، واحتجاز الكربون. لذلك، يجب وضعها في صلب رؤيتنا للرخاء.

وقد تتيح توصيات اللجنة على مستوى السياسات بشأن نهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة التي اتفقنا عليها في يونيو/حزيران 2021، إرشادات لبلدانكم وأصحاب المصلحة لتحسين استدامة الزراعة والنظم الغذائية.

فالمستثمرون والمستهلكون العالميون يسعون بشكل متزايد إلى استثمارات مسؤولة في النظم الغذائية المستدامة، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وستتيح التجارة فرصًا متزايدة لاستدامة النظم الزراعية والغذائية. ومن شأنها زيادة القدرة التنافسية على المدين القصير والطويل والقيمة المضافة والإنتاجية للمزارعين الأفارقة والأعمال التجارية الزراعية، وإطلاق ميزة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية واتفاقات التجارة الحرة المستقبلية في ما بين القارات.

وعلىنا الاستفادة على نحو تام من الزخم الذي نشأ عن قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية والامتناع عن النظر في القضايا بمعزل عن بعضها البعض. وعلىنا مواجهة أزمة الأغذية الحالية، دون أن نغض الطرف عن رؤيتنا على المدى الطويل.

وتشكّل المسارات الوطنية التي بدأتها القمة رهانًا مؤكدًا لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة وسائر أهداف التنمية المستدامة بصورة متكاملة تراعي جميع القضايا ذات الصلة، بما فيها حيازة الأراضي والترية والتنوع البيولوجي والمناخ والمناظر الطبيعية والرخاء في المناطق الريفية والعدالة الاجتماعية وتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين.

وستتمكن مساراتكم القطرية، المسترشدة بالاستراتيجيات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة والمتكاملة مع الالتزامات المحددة وطنياً وبرامج العمل الوطنية الخاصة بالتكيف، من اجتذاب التمويل المناخي والإئمائي، من القطاعين الخاص والعام.

ثالثاً، وضع النساء والشباب والفقراء في طليعة النظم الزراعية والغذائية الشاملة للجميع

ما من مكان يكتسي فيه دور المرأة والشباب في النظم الزراعية والغذائية أهمية حاسمة، كأفريقيا. فهما يعملان كمزارعين ومنتجين صغار وكعمال وتجار وأصحاب مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم. لذلك، ينبغي تزويدهما بما يمكنهما من تحقيق كامل إمكاناتهما.

ولبلوغ هذه الغاية، تتفاوض حكوماتنا في الوقت الحالي على الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات والتوصيات في مجال السياسات بشأن تشجيع الشباب على المشاركة والعمل في الزراعة والنظم الغذائية، ستقرهما اللجنة في دورتها الخمسين التي من المقرر عقدها في أكتوبر/تشرين الأول 2022.

وأشجع بلدانكم وجميع أصحاب المصلحة على الاستمرار في المشاركة في هذه العملية واستخدام الخطوط التوجيهية، والتوصيات في مجال السياسات بعد إقرارها، كأداة مفيدة ومجدية لمعالجة قضايا الشباب والمساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

تعتبر الخطوط التوجيهية في مجال السياسات التي أشرت إليها، من الموارد والأدوات في مجال السياسات المتاحة لكم والتي يتعين تكيفها واستخدامها في صياغة السياسات والاستراتيجيات والتشريعات والأطر التنظيمية ونماذج الأعمال الوطنية الخاصة بكم. إذ يتم التفاوض بشأنها والاتفاق عليها من خلال عملية شاملة يشارك فيها كبار مسؤوليكم في العواصم وممثلوكم في روما.

وإن لجنة الأمن الغذائي العالمي هي منبركم لربط الواقع السائد في بلدانكم على المستويين المحلي والوطني بالجهود المبذولة على الصعيد العالمي. إنها فضاء لتبادل ما تبذلونه من جهود، وعرض ما تحرزونه من تقدم، وتقديم مساراتكم واستراتيجياتكم الوطنية، والتعلم من بعضكم البعض عبر مختلف المناطق، والتواصل مع الشركاء في الموارد والشركاء الفنيين، وأصحاب المصلحة الآخرين.

وأدعو بشدة بلدان الإقليم التي ليست بعد أعضاء في اللجنة، إلى الانضمام إليها وإلى أن تصبح جزءاً من هذه الأسرة. فالأمر سهل ومجاني ومجدٍ.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أتوجه بالشكر مرة أخرى إلى المدير العام للمنظمة، السيد شو دونيو؛ والمكتب الإقليمي للمنظمة في أكرا، غانا؛ ومعالي السيدة Francisca Eneme Efua، وزيرة الزراعة والثروة الحيوانية والغابات والبيئة في

جمهورية غينيا الاستوائية، على استضافتنا، وإيكم أنتم، معالي الوزراء، على دعمكم المستمر للجنة الأمن الغذائي العالمي وشراكتكم معها.

وإني أدعوكم بشدة، أصحاب المعالي والسعادة، إلى الانضمام إلى أقرانكم من الأقاليم الأخرى في الجلسة العامة السنوية للجنة المزمع عقدها في أكتوبر/تشرين الأول من هذا العام في المقر الرئيسي للمنظمة في روما.

وشكرًا لكم جميعًا على حسن إصغائكم.